

أهم الأسئلة التي يتداولها الرأي العام فى وسائل الإعلام بخصوص التأمينات والمعاشات ومديونية صناديق التأمينات الاجتماعية لدى وزارة المالية

تأكيداً لحرص وزارة المالية على ترسيخ مبادئ الشفافية وإتاحة المعلومات للرأي العام، وإيماناً بالدور الحيوى لوسائل الإعلام فى تقديم الحقائق وتنوير المجتمع بالقضايا المالية والاقتصادية الرئيسية، تقدم البوابة الالكترونية لوزارة المالية عدداً من الاجابات عن أهم الأسئلة التي تتداولها وسائل الإعلام حول حقيقة مديونيات صندوقى التأمينات والمعاشات لدى وزارة المالية، والتشابكات الحالية بين وزارتي المالية والتضامن الاجتماعى وبنك الاستثمار القومى، وحقيقة الاتهام الذي يوجهه البعض بأن وزارة المالية قامت بالاستيلاء على أموال المعاشات! ، وحقيقة الخطوات التي قامت بها وزارة المالية لإصلاح نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات ومواجهة التحديات التي تقف فى طريق تحقيق القوة والاستدامة للنظام .. ماذا عن تطور استثمارات صندوقى التأمينات و اجمالى الأموال التي يقوم صندوقا التأمين الاجتماعى باستثمارها بعيداً عن بنك الاستثمار ؟ وغير ذلك والهدف عرض وإيضاح الحقيقة أمام الجميع، واثراء النقاشات الدائرة حول تطوير نظام التأمين الاجتماعى المصرى، ولتقديم خدمة متميزة لوسائل الإعلام، لتجنب نشر معلومات أو أخبار غير دقيقة حول هذا الملف الهام.

. هل تم ضم ميزانية الهيئة وأموال التأمينات والمعاشات ضمن موازنة الدولة وبذلك تم ضم أموال خاصة ضمن الأموال العامة للخزانة العامة للدولة ؟ هل قامت وزارة المالية بالاستيلاء على وإهدار ٤٠٠ مليار جنيه من أموال التأمينات والمعاشات ؟

لم يتم ضم ميزانية الهيئة وأموال التأمينات والمعاشات ضمن الموازنة العامة للدولة، حيث أن الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي هيئة اقتصادية لها شخصية اعتبارية مستقلة يقوم على إدارتها مجلس إدارة الهيئة وهو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وفقاً لما تقضى به أحكام المادة (١١) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

. ومن ثم لم تقم وزارة المالية بالاستيلاء على وإهدار ٤٠٠ مليار جنيه من أموال التأمينات او اكثر او اقل على نحو ما يشير اليه السؤال بل على العكس من ذلك فإنه ومنذ انضمام الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لإشراف وزير المالية بالقرار الجمهورى رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠٠٥ فقد تم اتخاذ عدة تدابير من شأنها تفعيل أموال الصناديق التأمينية حفاظاً على أموال أصحاب المعاشات وهو ما يتضح جلياً كما يلي :-

١- نقل الجانب الاكبر من التزامات بنك الاستثمار القومى للصندوقين لتصبح التزامات على الخزانة العامة مباشرة بما جملته ٢٠٤ مليار جنيه حتى ٢٠١٢/٦/٣٠.

٢- إصدار سندات على الخزانة لصالح صندوقى التأمين والمعاشات بمبلغ الـ ٢٠٤.٠ مليار جنيه بسعر عائد مناسب يبلغ ٨% سنوياً (و ٩ % لاي دين يحل اجل تجديده) اى ما يفوق سعر العائد الاكثوارى المستخدم فى حسابات الملاءة المالية للصندوقين بما يحقق للصندوقين نحو ١٦.٣ مليار جنيه سنويا يتم تحويلها نقداً للصندوقين على دفعات شهرية مما أنعش موارد الصناديق بعد ان كانت العوائد تتم رسملتها لسنوات طويلة اى اضافتها الى اصل الدين دون ان تستفيد المعاشات عمليا منها كسيولة.

٣- بقاء حق صناديق المعاشات قبل بنك الاستثمار القومى فى باقى حقوقها التى لم تنتقل إلى الخزانة العامة وقدرها ٦٦.١ مليار جنيه حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ واستحقاقها العائد عليه ويتم سنوياً نقل جانب من هذه المديونية للخزانة العامة بالقدر المستحق لبنك الاستثمار القومى عن الأصول التى تتحملها الخزانة العامة .

٤- تحمل الخزانة العامة بنحو ١٧٤.٣ مليار جنيه خلال الفترة من ٨١/٨٠ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ لمواجهة تكاليف الزيادات السنوية لتحسين أحوال أصحاب المعاشات والتي تمت بقوانين او قرارات جمهورية وذلك فى ضوء الامكانيات المتاحة للموازنة العامة للدولة سنويا .

. هل قامت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بالاستجابة لما تضمنه تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن إدراج ٢٤ مليار جنيه قيمة الفائض الاكتوارى المحقق فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وتصويب الوضع وفقا لرأى الجهاز وماذا كان موقف وزارة المالية ؟

فى إطار حرص الدولة على تفعيل الدور الرقابى الذى يضطلع به الجهاز المركزى للمحاسبات بتنفيذ والالتزام بملاحظاته ، فقد تم التنسيق بين وزارة المالية والهيئة القومية للتأمين الاجتماعى لدراسة هذه الملاحظات ووضع آلية لتنفيذها وقد أسفر ذلك عن الآتى :-

قيام الصندوقين بإضافة مبلغ ٢٤.٣ مليار جنيه المشار إليه ضمن مديونية الصندوقين لدى الخزانة العامة .

قيام وزارة المالية بتعليق قيمة الفائض الاكتوارى البالغ نحو ٢٤.٣ مليار جنيه كمستحقات للصندوقين طرف الخزانة العامة .

تم العرض على مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى والذى وافق على إضافة المبلغ المشار إليه ضمن مديونية صندوقى التأمين الاجتماعى لدى الخزانة العامة والجارى تحقيقها وتدقيقها بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الأمر .

. ما هى علاقة أموال صندوقى التأمين الاجتماعى ببنك الاستثمار القومى ووزارة المالية وما مدى تطور هذه العلاقة ؟

يمكن إيضاح العلاقة بين أموال صندوقى التأمين الاجتماعى ببنك الاستثمار القومى ووزارة المالية كما يلى :-

§ فى إطار أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن بنك الاستثمار القومى (ومن قبله صندوق استثمار الودائع والتأمينات) التزمت صناديق التأمين والمعاشات بإيداع فوائض أموالها لدى البنك الذى يقوم بدوره بتجميع هذه الأموال ثم يعود ليضخها لتمويل استثمارات الخطة العامة لأجهزة الدولة .

وقد بلغت مستحقات صندوقى التأمين والمعاشات طرف بنك الاستثمار القومى فى ٢٠٠٦/٦/٣٠ نحو ٢٤١.٤ مليار جنيه موزعة كما يلى :-

(بالمليار جنيه)

الإجمالي	الفوائد المرسمة	أصل الأموال المحولة من الصناديق	البيان
١٣٥.٧	٩٠.١	٤٥.٦	صندوق التأمين الحكومي .
١٠٥.٧	٨٢.٣	٢٣.٤	صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص .
٢٤١.٤	١٧٢.٤	٦٩.٠	الإجمالي

أى أن أموال الصندوقين طوال ستة وعشرين عاماً لا تتجاوز ٦٩ مليار جنيه بينما فوائدها ١٧٢.٤ مليار جنيه من جملة مستحقات الصندوقين لدى بنك الاستثمار .

لم تتمكن صناديق المعاشات طوال تلك السنوات منذ إنشاء بنك الاستثمار القومى من الاستفادة العملية من عوائد استثمار أموالها لدى البنك (لان العوائد كان يتم رسملتها) وعجزت بالتالى عن توفير التمويل اللازم لسداد الفجوة بين الاشتراكات المجمعة لديها من المستفيدين بنظم المعاشات وبين ما يسدد فعلاً من معاشات لأربابها حيث يتم رسمة عوائد أموالها لدى البنك والتي بلغت أكثر من ضعفى أصول أموالها المستثمرة .

ومن ثم فقد اضطرت الخزانة العامة طوال تلك السنوات إلى تغطية الفجوة فى صناديق المعاشات بين الاشتراكات المجمعة والمعاشات المدفوعة .

وقد بلغ ما سدته الخزانة العامة لصناديق المعاشات خلال السنة وعشرين سنة الماضية نحو ١١٦.٥ مليار جنيه وحتى نهاية موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

ونظراً لما يترتب هذا الوضع من ازدواجية فى العبء المالى الذى تتحمله الخزانة العامة حيث كانت تضطر للإقتراض بالدين بأذون وسندات لسداد مساهماتها فى صناديق المعاشات وفى ذات الوقت تضطر الخزانة إلى اقتراض أموال صناديق التأمينات من بنك الاستثمار القومى لتمويل مشروعاتها مع ما تتحمله من أعباء فائدة على تلك الأموال .

فقد رأت وزارة المالية فى إطار المنهجية الجديدة لتفعيل وتنشيط موارد صناديق التأمينات وضمن حصولها على عائد نقدى يؤول إلى موارد تلك الصناديق ويستخدم فى أداء التزاماتها وتحقيق فائض حقيقى لها باتخاذ إجراءات نقل المديونية على النحو الموضح برد السؤال الأول .

هذا فضلا عن أن الخزانة العامة تضمن أموال التأمينات وفقا لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

. ما هو حجم مديونية خزانة الدولة لصندوقى التأمين الاجتماعى ؟ وما سبب هذه المديونية وسبب تراكمها ؟ وما هى تواريخ بداية هذه المديونية وتواريخ تراكمها ؟ وما هى العلاقة الطردية بين تعاضم حجم هذه المديونية والمزايا الممنوحة لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم والتي تحملتها الخزانة العامة للدولة ؟ وما هى اقتراحات الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن معالجة المديونية الحالية والمستقبلية لصندوقى التأمين الاجتماعى لدى خزانة الدولة ؟

تلتزم وزارة المالية كلية بتنفيذ أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته .

إلا أن هذه الالتزامات على الخزانة لا ينبغى أن ينظر إليها بمعزل عن المتغيرات الحادثة حيث باتت الخزانة العامة توفر تمويلاً نقدياً يؤول فعلياً إلى الإيرادات الجارية للصندوقين من عائد استثمار أموالهما لدى الخزانة العامة خلافاً لما كان يحدث فى السنوات السابقة وحتى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حيث كانت عوائد استثمار أموال الصندوقين لدى بنك الاستثمار القومى لا تسدد لهما نقداً وإنما تعلق رأسمالياً إلى حقوقهما لدى البنك .

هذا فضلاً عن أن إدراج الأعمادات اللازمة لمقابلة تلك الالتزامات - الناتجة فى الأساس عن تقرير زيادات سنوية لتحسين أحوال أصحاب المعاشات - كان يرتبط بالإمكانات المالية المتاحة سنوياً للموازنة العامة للدولة.

ومن ثم فإن مديونية خزانة الدولة لصندوقى التأمين الاجتماعى تنقسم إلى قسمين :-

أولاً : المديونية المنقولة من التزامات بنك الاستثمار القومى للصندوقين لتصبح على الخزانة العامة مباشرة وتبلغ تلك المديونية حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ نحو ٢٠٤.٠ مليار جنيه تم إصدار سندات بقيمتها

للسندوقيين على النحو الموضح فى رد السؤال الأول .

وأن هذه المديونية تمثل ما سبق وأن أودعه الصندوقان لدى بنك الاستثمار القومى فى إطار أحكام القانون ١١٩ لسنة ١٩٨٠ لاستخدامها فى تمويل استثمارات الخطة العامة لأجهزة الدولة .

ثانياً : المديونية الناتجة عن الفرق بين الالتزامات المقررة وفقاً لقوانين صدرت لتحسين أحوال أصحاب المعاشات اعتباراً من عام ٨٨/٨٧ وحتى تاريخه وما يدرج من اعتمادات لهذا الغرض بالموازنة العامة للدولة .

حدث ذلك على الرغم من تحمل الخزانة العامة بنحو ١٧٤.٣ مليار جنيه خلال الفترة من ٨١/٨٠ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ لمواجهة تكاليف الزيادة السنوية لتحسين أحوال أصحاب المعاشات وذلك فى ضوء الإمكانيات المتاحة للموازنة العامة للدولة سنوية .

إلا أنها لم تكن كافية لتغطية تلك الالتزامات ومن ثم تراكمت تلك المديونية اعتباراً من العام المالى ١٩٩٩/٩٨ وتزداد تلك المديونية سنوياً بما يتقرر من زيادات سنوية لأصحاب المعاشات التى لا يقابلها اعتمادات بذات القدر فى الموازنة سنوياً ويجدر التنويه إلى أن إجمالى مديونية الخزانة العامة لصالح صندوقى التأمين الاجتماعى كانت محل تدقيق ومراجعة بمعرفة اللجنة المشكلة بقرار وزير التأمينات رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٠ لبحث الموضوعات المالية المتعلقة بين نظام التأمين الاجتماعى وكل من الخزانة العامة وبنك الاستثمار القومى وإعداد التوصيات اللازمة بشأنها وكان من بين اختصاصاتها ما يلى :-

§ تدقيق مديونية الخزانة العامة لصندوقى التأمين الاجتماعى وأسلوب سدادها .

§ تحديد ما تتحمله الخزانة العامة من مبالغ سنوية مقابل زيادة المعاشات وتكلفة ضم العلاوات الخاصة .

وفى ضوء ما سبق فقد تم الاتفاق بين السادة وزيرى المالية والتأمينات الاجتماعى السابقين على ما يلى :-

١) التزام الخزانة العامة برفع سعر العائد على المديونية المثبتة لصندوقى التأمين الاجتماعى طرف وزارة المالية الـ٩% سنوياً بدلاً من ٨% وذلك بالنسبة لجميع السندات الصادرة بقيمة المديونية المشار إليها فى (أولاً) وذلك عند تجديدها .

٢) جدولة مديونية وزارة المالية الغير مثبتة المذكورة فى (ثانياً) والتي تبلغ نحو ١٤٢ مليار جنيه فى ٢٠١١/٦/٣٠ على عشرة أعوام بإصدار صكوك بواقع ١٠% من قيمة المديونية وبمعدل عائد ٩% سنوياً وقد تم بالفعل إصدار سنيين بمبلغ ١٤.٢ مليار جنيه لصندوقى التأمين الاجتماعى كل بما يخصه اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ (٧.٧ مليار جنيه لصندوق الحكومى ٦.٥٢ مليار جنيه للصندوق العام والخاص) بما يمثل ١٠% من قيمة المديونية فى ٢٠١١/٦/٣٠ وقدرها ١٤١.٩ مليار جنيه ، والتي أصبحت فى ٢٠١٢/٦/٣٠ نحو ١٦٩.٨ (تحت المراجعة والرقم يعنى عملياً ١٥٥ مليار بعد خصم ال ١٤ مليار المسددة).

٣) أعيد تشكيل اللجنة المشار إليها بعاليه وذلك بموجب القرار الوزارى رقم ١٥٢ لسنة ٢٠١٢ والقرار رقم ٩١ لسنة ٢٠١٣ لبحث الموضوعات المالية المتعلقة بين التأمينات والمالية وبنك الاستثمار .

تم توقيع مذكرة تفاهم من وزيرى المالية والتضامن الاجتماعى بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٢ متضمنة قيام وزارة المالية بإصدار السند المستحق للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بصندوقها اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١ بقيمة ١٤.٢ مليار جنيه بسعر فائدة ٩% لتصبح المديونية فى ٢٠١٣/٧/١ بعد إصدار السند نحو ١٤١.٤ مليار جنيه . (سنوافيكم لاحقاً بتفاصيل اكثر حول الموقف حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بعد ان تنتهى اللجنة تماماً من اعمالها)

• ما هو حجم الأموال الخاصة بصندوقى الهيئة وما هو حجم ميزانية الهيئة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ .

يبلغ حجم المركز المالى للهيئة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ نحو ٥٠٧.٠ مليار جنيه كما يلى

-:

٢٩٤.٨	§ الصندوق الحكومى
٢١٢.٢	§ صندوق العام والخاص
<u>٥٠٧.٠</u>	جملة

. ما هو إجمالي حجم استثمارات أموال التأمينات ومتوسط العائد الذي تم تحقيقه على تلك الأموال وفقاً لآخر حسابات ختامية في ٢٠٠٦/٦/٣٠ وفي ٢٠١٢/٦/٣٠ .

يبلغ حجم استثمارات أموال التأمينات في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، و عام ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٢٦٤.٣ مليار جنيه بمتوسط معدل عائد ٩% ، ونحو ٣٢٥.٩ مليار جنيه بمتوسط معدل عائد ٨.٧% على التوالي.

. كيف يتم استثمار أموال التأمينات وخاصة بعد تبعية الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لوزير المالية اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، وفي أي المجالات يتم الاستثمار الآن وما هي نسب وحجم تلك الاستثمارات .

يتم استثمار أموال التأمينات اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ كما يلي :-

أولاً : في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ :-

كان يتم استثمار الجانب الأكبر من تلك الأموال من خلال بنك الاستثمار القومي ، حيث تبلغ نسبة هذا النوع من الاستثمار نحو ٩١.٤% من إجمالي استثمارات الهيئة وباقي الاستثمارات من خلال وزارة المالية بنحو ٤.٩% والباقي من خلال محفظة الأوراق المالية بنحو ٣.٧% على النحو الموضح بالجداول المرفقة .

ثانياً : اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وحتى نهاية ٢٠١٢/٢٠١١ :-

وبعد اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء فك التشابكات بين الصندوقين ووزارة المالية وبنك الاستثمار القومي أصبح نصيب الخزنة العامة من تلك الاستثمارات نحو ٨٠.٣% في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ تدرجت بالزيادة والخفض إلى أن بلغت في ٢٠١٢/٦/٣٠ نحو ٧٤.٢% .

. ما هو إجمالي الأموال التي يقوم صندوق التأمين الاجتماعي باستثمارها بعيداً عن بنك الاستثمار ومديونية وزارة المالية ؟ وما هو حجم الأموال المستثمرة في سوق الأوراق المالية "البورصة" ؟

يبلغ حجم الأموال المستثمرة بعيداً عن بنك الاستثمار القومى ومديونية وزارة المالية نحو ٥٢.٧ مليار جنيه بنسبة ١٦.٢% من إجمالي الاستثمارات من خلال بيانات العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ كما يلى :-

(مليار جنيه)	
٢٧.٨	§ سندات الخزانة المصرية
٦.٨	§ أذون خزانة
١٠.١	§ استثمارات أخرى
٧.٩	§ ودائع لدى البنوك
<u>٥٢.٧</u>	جملة

هذا وتجدر الإشارة إلى أن استثمارات الصندوقين المشار إليها والتي تبلغ نحو ٥٢.٧ مليار جنيه تتضمن نحو ٣٤.٦ مليار جنيه استثمارات فى اصدرات لوزارة المالية (اذون وسندات) والتي تمثل نحو ٦٥.٧% من تلك الاستثمارات .

• هل تم إهدار أى من أموال التأمينات فى البورصة خلال الفترة من ١٩٩٨/٦/٣٠ وحتى ٢٠١٢/٦/٣٠ وما متوسط العائد المحقق خلال تلك الفترة وما هى القطاعات والشركات التى يتم استثمار أموال التأمينات والمعاشات فى أسهمها ؟

الاجابة لدى صندوقى التأمينات ...وهما يقدمان بيانا تفصيليا بذلك فى حساباتهما السنوية.

• هل تغيير نسب وتوزيع استثمار أموال التأمينات والمعاشات خلال الفترة من ٢٠٠٥/٦/٣٠ وحتى ٢٠١٢/٦/٣٠ قد أتى بنتائج إيجابية لأموال المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات أم كانت سلبية وما مدى تأثير ذلك على السيولة المتاحة للصناديق وقدرة النظام على الوفاء بالتزاماته ؟

• تم تغيير نسب وتوزيع استثمار أموال التأمينات والمعاشات خلال الفترة من ٢٠٠٦/٦/٣٠ وحتى ٢٠١٢/٦/٣٠ نتيجة إجراء معالجة فك التشابكات المالية بين الصندوقين وبنك الاستثمار القومى ووزارة المالية كما يلى :

أولاً : حتى نهاية العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ :

كان توزيع الاستثمارات بالصندوقين كما يلي :

بنك الاستثمار القومي	§	٩١.٤%
وزارة المالية	§	٤.٩%
استثمارات أخرى	§	٣.٧%
الإجمالي		<u>١٠٠%</u>

ونتيجة لهذا الوضع وعدم إمكانية قيام بنك الاستثمار القومي بتمويل العائد على تلك الاستثمارات والذي يبلغ نسبته إلى إجمالي عوائد الاستثمار نحو ٩١.٩% في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نتيجة قيام البنك برسلة تلك الفوائد على أصل الدين نظراً لعدم توافر سيولة لدى البنك تسمح بتحويلها نقداً للصندوقين وبما أدى إلى عدم قدره الصندوقين على الوفاء بالتزاماتهم قبل أصحاب المعاشات والمستحقين وإن كان ذلك يؤدي إلى زيادة احتياطات الصندوقين إلا أنه لا يوفر السيولة اللازمة لتسيير العمل بالصندوقين، فضلاً عن أن هذا الإجراء يلقي بأعباء مزدوجة على خزانة الدولة تتمثل في تكلفة الاقتراض من بنك الاستثمار القومي لتمويل استثمارات أجهزة الدولة وتكلفة الاقتراض لتمويل العجز الناتج عن قيام الخزانة العامة بمساندة النظام التأميني .

ثانياً : اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وحتى نهاية ٢٠١٢/٢٠١١ :

أصبح توزيع الاستثمارات بالصندوقين كما يلي :

نسبة إلى إجمالي الاستثمارات

٢٠١٢/٢٠١١	٢٠٠٧/٢٠٠٦	
٧٤.٢%	٨٠.٣%	§ وزارة المالية
٢٠.٣%	١٧.٥%	§ بنك الاستثمار القومي
٥.٥%	٢.٢%	§ استثمارات أخرى

وكان نتيجة هذا الإجراء توفير جانب كبير من السيولة للصندوقين تتمثل في الفوائد على الاستثمارات .

. هل تم تحويل ما يزيد عن ٢٠٠ مليار جنيه من أموال الصناديق لشراء أذون خزانة ؟ وما هي وجهة نظر الجهاز في استثمار أموال التأمينات والمعاشات في أذون الخزانة والسندات الحكومية كأحد قنوات الاستثمار؟

للرد على هذا السؤال ينبغي أن نفرق بين الاستثمار في أذون وسندات خزانة تطرح للاكتتاب العام وبين السندات التي تصدرها الخزانة العامة لصالح الصندوقين لفك التشابكات المالية بينهما وبين بنك الاستثمار القومي .

وكذا الصكوك الصادرة بقيمة العجز الاكتواري في سنوات سابقة .

أولاً :- بالنسبة للاستثمار في أذون وسندات الخزانة المطروحة للاكتتاب العام:

تبلغ الاستثمارات من هذا النوع نحو ٣٤.٦ مليار جنيه كما يلي :-

(مليار جنيه)

بيان	أذون خزانة	سندات	جملة
\$ الصندوق الحكومي	٦.٨	٢٢.١	٢٨.٩
\$ الصندوق العام والخاص	-	٥.٧	٥.٧
جملة	٦.٨	٢٧.٨	٣٤.٦

وهذا النوع من الاستثمار يتمتع بالأمان وعدم المخاطرة بالإضافة إلى تحقيق عائد مرتفع يخضع لعوامل السوق من ناحية وتحقيق سيولة شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية حسب فترة الأداة المكتتب فيها من قبل الصندوق .

ثانياً :- بالنسبة للسندات التي تصدرها الخزانة العامة لصالح الصندوقين لفك التشابكات المالية بينها وبين بنك الاستثمار القومي والصكوك الصادرة بقيمة العجز الاكتواري في السنوات السابقة فقد اوضحنا موقفها من قبل. (اجمالى قيمة صكوك العجز الاكتواري المتراكمة
٢ مليار جنيه)